١٢

(إبراهيم بن عُمَر بن حَسَن بن الرُّباط)[١]

ـ بضم الراء بعدها موحدة خفيفة ـ ابن علي بن أبي بَكْر البِقَاعيّ، نزيل القاهرة ثم دمشق، الإمام الكبير برهان الدين. ولد تقريباً سنة ٨٠٩ تسعٍ وثمانمائة بقرية من عمل (البقاع)[٢]، ونشأ بها، ثم تحوّل إلى دمشق، ثم فارقها، ودخل بيت المقدس، ثم القاهرة. وقرأ على التاج بن بهادر في الفقه والنحو، وعلى الجزري في القراءات جميعاً للعشرة إلى أثناء سورة البقرة. وأخذ عن التقي الحصني، والتاج الغرابيلي، والعماد بن شرف، والشرف السبكي، والعلاء القَلْقَشَنْدي، والقاياني، والحافظ ابن حَجَر، وأبي الفَضْل المغربي. وبرع في جميع العلوم وفاق الأقران. لا كما قال السخاوي أنه ما بلغ رتبة العلماء، بل قصارى أمره إدراجه في الفضلاء، وأنه ما عَلِمَهُ أتقن فنّاً قال: وتصانيفه شاهدة بما قلته ـ قلت: بل تصانيفه شاهدة بخلاف ما قاله، وأنه من الأئمة المتقنين المتبحرين في جميع المعارف، ولكن هذا من كلام الأقران في بعضهم بعض بما يخالف الإنصاف لما يجري بينهم من المنافسات تارةً على العلم، وتارة على الدنيا. وقد كان المترجم له منحرفاً عن السخاوي، والسخاوي منحرفاً عنه، وجرى بينهما من المناقضة والمراسلة والمخالفة ما يوجب عدم قبول أحدهما على الآخر. ومن أمعن النظر في كتاب المترجم له في التفسير الذي جعله في المناسبة بين الآي والسور علم أنه من أوعية العلم المفرطين في الذكاء الجامعين بين عِلْمَي المعقول والمنقول. وكثيراً ما يشكل عليّ شيء في الكتاب العزيز فأرجع إلى مطولات التفاسير ومختصراتها فلا أجد ما يشفي، وأرجع إلى هذا الكتاب فأجد ما يفيد في الغالب. وقد نال منه علماء عصره بسبب تصنيف هذا الكتاب ـ وأنكروا عليه النقل من التوراة والإنجيل، وترسلوا عليه وأغروا به الرؤساء. ورأيت له رسالة يجيب بها عنهم، وينقل الأدلة على جواز النقل من الكتابين، وفيها ما يشفي. وقد حجَّ ورابط وانجمع، فأخذ عنه الطلبة في فنون، وصنف التصانيف. ولما تنكّر له الناس وبالغوا في أذاه، لَمّ أطرافه وتوجّه إلى دمشق. وقد كان بالغ جماعة من أهل العلم في التعرُّض له بكلّ ما يكره إلى حدِّ التكفير، حتى رتبوا عليه دعوى عند القاضي المالكي أنه قال: إنّ بعض المغاربة سأله أن يفصل في تفسيره بين كلام اللَّه وبين تفسيره

---

(١) ترجمته في: معجم المؤلفين: ١/ ٧١، شذرات الذهب: ٧/ ٣٣٩؛ كشف الظنون: ٨١، ٨٦، ١٠٤؛ إيضاح المكنون: ١/ ١٠٢؛ الأعلام: ١/ ٥٦.

(٢) البقاع: قال ياقوت: «أرض واسعة بين بعلبك وحمص ودمشق، فيها قُرًى كثيرة، ومياه غزيرة نميرة، وكان يقال لها: بقاع كلب. (معجم البلدان: ١/ ٤٧٠).

بقوله: أي أو نحوها دفعاً لما لعله يتوهم. وقد كان رام المالكي الحكم بكفره وإراقة دمه بهذه المقالة، حتى ترامى المترجم له على القاضي الزيني بن مُزهر، فعذره وحكم بإسلامه. وقد امتحن اللَّه أهل تلك الديار بقضاة من المالكية يتجرَّأون على سفك الدماء بما لا يحل به أدنى تعزير، فأراقوا دماء جماعة من أهل العلم جهالةً وضلالةً وجرأةً على اللَّه، ومخالفةً لشريعة رسول اللَّه، وتلاعباً بدينه، بمجرد نصوص فقهية، واستنباطات فروعيةٍ ليس عليها أثارة من علم. فإنَّا للَّه وإنَّا إليه راجعون. ولم يزل المترجم له رحمه اللَّه يكابد الشدائد ويناهد العظائم قبل رحلته من مصر، وبعد رحلته إلى دمشق حتى (توفاه اللَّه) بعد أن تفتَّت كبده كما قيل، في ليلة السبت ثامن عشر رجب سنة ٨٨٥ خمسٍ وثمانين وثمانمائة. ودفن خارج دمشق من جهة قبر عاتكة، وقد ترجم له السخاويّ ترجمةً مظلمةً كلّها سبٌّ وانتقاصٌ، وطوَّلها بالمثالب، بل ما زال يحطُّ عليه في جميع كتابه المسمى (بالضوء اللامع) لأن المترجم له كتب لأهل عصره تراجم ونال من أعراض جماعة منهم، لا سيّما الأكابر الذين أنكروا عليه، فكان السَّخاوي ينقل قوله في ترجمة أولئك الأكابر ويناقضه وينتقصه. ولشعراء عصره فيه أمداحٌ وأهاجٍ:

وما زالتِ الأشراف تُهْجَى وتُمْدَحُ

وهو كثير النظم جيد النثر في تراجمه ومراسلاته ومصنفاته[1]، وهو ممن رثى نفسه في حياته فقال: [من الطويل]

نَعَمْ إنني عمَّا قريبٍ لَمَيِّتٌ ... وَمَنْ ذا الذي يَبْقَى على الحدثانِ
كَأَنَّك بي أنعى عَلَيْكَ وعِنْدَها ... تَرَى خَبراً صُمَّتْ لَه الأُذنانِ
فَلا حَسَدٌ يبقَى لَديْكَ ولا قِلًى ... فَينطقُ في مَدْحي بأي مَعانِ[2]
وَتَنْظُرُ أوصافي فَتعلمُ أنها ... عَلتْ عَنْ مُدانٍ في أعزّ مكَانِ
وَيُمسي رِجالٌ قد تهدَّم رُكنُهُمْ ... فَمدْمَعهُم لي دائمُ الهمَلانِ
فَكَمْ منْ عَزيزٍ بي يذلّ جِماحُهُ ... وَيَطْمعُ فيهِ ذو شَقاً وهَوانِ
فيا رُبَّ مَنْ تفجأ بهولٍ يودّهُ ... وَلوْ كنتُ موجوداً لدَيْهِ دَعاني

(١) من مؤلفاته: «نظم الدُّرر في تناسب الآي والسور» في التفسير؛ و«الأصل الأصيل في تحريم النقل من التوراة والإنجيل»، و«القول المألوف في الرَّدِّ على منكر المعروف»؛ ورسالة بعنوان: «ليس في الإمكان أبدع ممَّا كان» ردَّ فيها على بعض الفلاسفة القائلين بالوحدة المطلقة. (معجم المؤلفين: ١/ ٧١).

(٢) القِلَى: الكُرْهُ والبغضُ.

ويـا رُبَّ شَـخـصٍ قـد دَهـتْـهُ مُـصـيـبـةٌ لـهـا الـقـلـبُ أمْـسَـى دائـمَ الـخـفـقـانِ
فَـيـطـلـبُ مَـنْ يـجـلـو صَـدَاهـا فـلا يَـرى وَلـوْ كُـنْـتُ جَـلَّـتْـهـا يَـدي ولِـسَـانـي
وكَـمْ ظـالـمٍ نَـالـتْـهُ مـنّـي غَـضـاضـةٌ لِـنُـصـرةِ مَـظْـلـومٍ ضَـعـيـفِ جَـنـانِ
وكَـمْ خُـطَّـةٍ سَـامـتْ ذويـهـا مَـعـرَّةً أعِـيـدتْ بـضـربٍ مـن يَـدي وَطِـعَـانـي
فـإنْ يَـرْثـنـي مَـنْ كُـنْـتُ أجـمـعُ شَـمْـلَـهُ بِـتَـشْـتـيـتِ شَـمْـلـي فَـالـوفـاءُ رَثـانـي

ومن محاسنه التي جعلها السَّخاوي من جملة عيوبه ما نقله عنه أنه قال في وصف نفسه، أنه لا يخرج عن الكتاب والسنَّة، بل هو متطبِّعٌ بطباعِ الصحابة انتهى. وهذه منقبة شريفة ومرتبة منيفة.

١٣

(السيد إبراهيم بن القاسِم بن المُؤيّد باللَّه مُحمَّد ابن الإمام القاسم بن مُحمّد العلّامة الحافظ المُؤرِّخ)[1]

مصنف (طبقات الزيدية) وهو كتاب لم يؤلف مثله في بابه، جعله ثلاثة أقسام، (القسم الأول) في مَنْ روى عن أئمة الآل من الصحابة. و(القسم الثاني) فيمن بعدهم إلى رأس خمسمائة. و(القسم الثالث) في أهل الخمسمائة ومن بعدهم إلى أيامه. وذكر جماعة من أعيان القرن الثاني عشر. و(مات) فيه ولم أقف له على ترجمة. وقد ذكر في الكتاب المذكور مشايخه وما سمعه منهم. وكل طبقة من الطبقات الثلاث المذكورة جعلها على حروف المعجم.

١٤

(السيد إبراهيم بن مُحمَّد بن إسْحَاق ابن المهدي أحمد بن الحسن ابن الإمام القاسِم بن مُحمَّد)

ولد سنة ١١٤٠ أربعين ومائة وألف، ونشأ بصنعاء، وأخذ العلم عن والده، وعن شيخنا السيد العلَّامة (عليّ بن إبراهيم بن عليّ بن إبراهيم بن أحمد بن عامر) وغيرهما. وجَدَّ في ذلك حتى صار من أعيان الزمن ومحاسن بني الحسن. له مكارم وفضائل وحسن أخلاق، واشتغال بالعلوم والعبادات، والقيام بوظائف الطاعات،

---

(١) ترجمته في: معجم المؤلفين: ١/ ٧٧؛ وفيه: «مؤرِّخٌ من أهل شهارة باليمن، أنفذه المنصور بن المتوكل حاكماً على «تعز»، فاستمر إلى أن توفي فيها». له ترجمة في: الأعلام: ١/ ٥٧؛ وفيه: توفي نحو ١١٤٣هـ/ نحو ١٧٣٠م.